أعلن السيد مصطفى كمال النابلي محافظ البنك المركزي التونسي يوم الأربعاء 16 فيفري 2011 بتونس عن إحداث "صندوق المواطنة" وهو صندوق مستقل لجمع تبرعات متأتية من أطراف تونسية وأجنبية عبرت عن رغبتها في تقديم دعم مادي لتونس ما بعد الثورة.

وتودع موارد الصندوق الذي يرمي إلى المساهمة في مسار التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد في حساب تم فتحه لدى البنك المركزي التونسي.

وأضاف أنه يجرى حاليا إعداد الإطار القانوني لهذا الصندوق الذي أقرته الحكومة المؤقتة مع التركيز خاصة على ضمان نجاعة تدخلاته وشفافية التصرف في موارده.

وأوضح محافظ البنك المركزي أن الغاية من بعث هذا الصندوق تكمن في جمع موارد مالية لاستعمالها في مشاريع اجتماعية واقتصادية ذات مصلحة عامة يقوم بها الصندوق نفسه بصفة مباشرة أو من خلال الجمعيات أو غيرها من الذوات المعنوية التي لا تهدف إلى تحقيق أرباح.

وتتأتى موارد الصندوق من التبرعات والهبات وكل أشكال الإعانات المالية المقدمة من كل شخص معنوي أو طبيعي. كما بإمكان الصندوق الدعوة إلى التبرع عن طريق وسائل الإعلام ووفق شروط تحدّد مسبقا.

وسيتكفل البنك المركزي التونسي بتوفير الدعم اللوجستي الضروري (من مكاتب وموارد بشرية وغيرها) لتقليص مصاريف الصندوق الناجمة عن التدخلات والمهمات التي أحدث من أجلها وخاصة مصاريف التسيير.

وأكد السيد مصطفى كمال النابلي استقلالية الصندوق من الناحية القانونية وعدم خضوعه إلى أي جهة إدارية أو أي صنف من أصناف المؤسسات أو الصناديق المعروفة في تونس.

وسيعهد بالتصرف في موارده إلى لجنة تصرف تضم خاصة أعضاء من مكونات المجتمع المدني اللاذين لن يتقاضوا مقابلا ماليا.

ولضمان شفافية التصرف، سيتم إخضاع حسابات الصندوق إلى تدقيق خارجي من قبل مراقبي حسابات وإلزام الصندوق بتأمين إعلام مستمر للعموم على موقع واب حول حساباته وتقارير نشاطه و كذلك نشر تقرير مراقبي الحسابات المتعلق به.